

بيان عام - منظمة العفو الدولية

رقم الوثيقة: MDE 14/2290/2020

التاريخ: 7 مايو/أيار 2020

العراق: خطاب مفتوح إلى رئيس وزراء العراق الجديد

سعادة رئيس الوزراء

تغتنم منظمة العفو الدولية فرصة تعيين سعادتكم رئيساً جديداً للوزراء في العراق لإطلاعكم على بواعت فلقدنا التي طال أمدها إزاء حقوق الإنسان في العراق، ولحتمكم، وحث حكومتكم الموقرة التي شكّلت حديثاً، على بذل قصارى جهدكم لضمان إيلاء الأولوية لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في العراق.

وتدرك المنظمة تماماً التحديات الأمنية والسياسية والاقتصادية التي تواجه الشعب العراقي وحكومته حالياً، في الوقت الذي تتعافى فيه البلاد من النزاع المسلح الأخير الذي تورطت فيه الجماعة المسلحة التي تطلق على نفسها اسم تنظيم "الدولة الإسلامية"؛ فضلاً عن الضغط غير المسبوق الذي تواجهه بلدان العالم في مكافحة تفشي وباء فيروس كوفيد-19. وتقدر منظمة العفو الدولية وترحب بالتأكيدات المعلنة في برنامج حكومتكم الذي وافق عليه البرلمان العراقي لضمان تحقيق العدالة بشأن الخسائر في أرواح المحتجين، وكذلك دعم النازحين داخلياً.

إن دورة انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت في جميع أنحاء العراق، والإفلات من العقاب الذي يتمتع به الجناة، يسهمان في إدامة العنف وحالة انعدام الأمن المزمنة. فمن الضروري التصدي للإفلات من العقاب، باتخاذ خطوات ملموسة نحو تحقيق العدالة وإجراء المساءلة. وعلى وجه التحديد، من الضروري أن تضمن حكومتكم: إجراء المساءلة عن القتل غير المشروع، وإصابة آلاف المحتجين منذ أكتوبر/تشرين الأول 2019؛ ووضع حد للعقاب الجماعي للنازحين داخلياً؛ والكشف عن مصير ومكان آلاف الرجال والصبية الذين اختفوا قسراً أثناء الصراع ضد تنظيم "الدولة الإسلامية".

ونحثكم ونحث حكومة سعادتكم، على ضمان إيلاء الأولوية للمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرض لها الشعب العراقي، وتقديم المسؤولين عنها إلى العدالة في محاكمات عادلة دون تأخير، ودون اللجوء إلى عقوبة الإعدام.

الانتهاكات في سياق الاحتجاجات الأخيرة

في الآونة الأخيرة، وثقت منظمة العفو الدولية حملة قمع غير مسبوقة ضد محتجين سلميين إلى حد كبير في جميع أنحاء العراق منذ اندلاع الاحتجاجات في 1 أكتوبر/تشرين الأول 2019. وتشير تقديرات الأرقام الرسمية إلى مقتل أكثر من 500 عراقي، في حين تشير تقديرات غير رسمية إلى أن هذا العدد قد تجاوز 600 شخص - وهو رقم أشار إليه مؤخراً رئيس العراق، برهم صالح، في 20 يناير/كانون الثاني 2020. وقد أصيب آلاف آخرون بجروح.

ووفقاً لعملية التوثيق التي أجرتها منظمة العفو الدولية، فقد هاجمت قوات الأمن، بما في ذلك أفراد من هيئة الحشد الشعبي، فضلاً عن مسلحين مجهولي الهوية، المحتجين السلميين إلى حد كبير، بالذخيرة الحية، وبنادق الصيد، ورمصاص حي يتطابق مع نيران القناصة، والغاز المسيل للدموع، وخراطيم المياه.

ففي بغداد، أطلقت قوات مكافحة الشغب أنواعاً لم تُشاهد من قبل من قنابل الغاز المسيل للدموع على الحشود، وذلك بأسلوب وصفه شهود عيان بأنه يهدف إلى القتل لا إلى تفريق المحتجين. وكانت القنابل أثقل عشر مرات من عبوات الغاز المسيل للدموع العادية، وتقتل تقريباً أي شخص يُصاب بها، وذلك بصورة شبه فورية.

وفي سياق الاحتجاجات، قامت قوات الاستخبارات والأمن، بما في ذلك فصائل هيئة الحشد الشعبي، التي استهدفت بشكل ممنهج أي شخص يتحدث ضد سلوك قوات الأمن، بحملة ترهيب استهدفت المحتجين والمحامين والعاملين في المجال الطبي والصحفيين. وفي كثير من الأحيان، تعرض النشطاء للتهديد والضرب، وأرغموا على توقيع تعهدات بالكف عن المشاركة في الاحتجاجات قبل إطلاق سراحهم من الحجز. وقامت قوات الأمن باختطاف عشرات المحتجين والنشطاء من عدة محافظات، وأخفقتهم قسراً لأيام وأسابيع.

وتقدر منظمة العفو الدولية إصدار السلطات العراقية الأمر بإجراء تحقيق، في أكتوبر/تشرين الأول 2019، في استخدام القوة المميتة ضد المحتجين خلال الفترة من 1 إلى 9 أكتوبر/تشرين الأول 2019. ومع ذلك، واصلت قوات الأمن، بما في ذلك عناصر هيئة الحشد الشعبي، وغيرها من الجهات الفاعلة المسلحة، إطلاق العنان للعنف الدامي ضد المحتجين السلميين إلى حد كبير، مع الإفلات التام من العقاب.

ويجب على السلطات العراقية كبح جماح قوات الأمن بصورة عاجلة، وعزل المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات الجسيمة، وبدء تحقيقات شاملة ومستقلة تهدف إلى إجراء عملية المساءلة وتقديم التعويض للضحايا وأسرتهم. وكان لدى السلطات أشهر لتغيير المسار بعيداً عن استخدام القمع العنيف. ويجب على الحكومة الجديدة طمأنة المحتجين بأن لهم الحق توقع قيام قوات الأمن

بتوفير الحماية لهم ولا قتلهم وتشويههم بصورة تعسفية، وأن حكومتهم ستعالج مطالبهم، لا سيما مطالبهم بتلبية حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية.

الإفلات من العقاب على الانتهاكات في سياق النزاع المسلح ضد تنظيم "الدولة الإسلامية"

وكما قد تعلمون سعادتكم، فقد وثقت المنظمة وأدانت بأشد العبارات جرائم الحرب التي ارتكبتها تنظيم "الدولة الإسلامية". ومع ذلك، وثقت المنظمة أيضاً انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان و، وانتهاكات للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك جرائم الحرب، ارتكبت ضد المدنيين العراقيين من قبل جميع أطراف النزاع الأخرى، أي قوات الأمن العراقية، بما في ذلك هيئة الحشد الشعبي، وعناصر وحدات الحشد العشائري، فضلاً عن قوات البيشمركة الكردية الخاضعة لسلطة حكومة إقليم كردستان. في حين أن هجمات تنظيم "الدولة الإسلامية" لا تزال تشكل تهديداً لحياة المدنيين في العراق اليوم، يجب على حكومتكم أن تتصرف بحزم لإنهاء أنماط الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي وقعت طوال النزاع مع تنظيم "الدولة الإسلامية"، وفي أعقابها، وضمان تحقيق العدالة، وتقديم التعويض للضحايا.

ومن المحبط للغاية أنه بعد مرور أكثر من عامين على إعلان السلطات العراقية إنهاء النزاع المسلح ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" في العراق في 7 ديسمبر/كانون الأول 2018، لم تقتصر الأمور على عدم معالجة الانتهاكات السابقة، مما يوجب حالة الإفلات الدائم من العقاب وتطبيع الانتهاكات، ولكن ثمة انتهاكات خطيرة ضد العراقيين أيضاً لا تزال ترتكب، مع استمرار وقوع ضحايا، ومن بينهم أولئك الذين لا يزالون نازحين داخلياً، وأولئك الذين عادوا إلى مناطقهم الأصلية.

الاختفاء القسري

في سياق النزاع المسلح ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" في العراق تم فصل آلاف الرجال والصبية الفارين من الأراضي التي يسيطر عليها تنظيم "الدولة الإسلامية"، باتجاه مناطق تحت سيطرة قوات الأمن العراقية، عن عائلاتهم، واعتقالهم تعسفاً نتيجة عمليات فرز معيبة للغاية، ثم تعرضوا للاختفاء القسري. وحتى الآن، لا يزال مصير هؤلاء الرجال والصبية مجهولاً. وفي أحد الأمثلة الصارخة على ذلك، لا يزال ما لا يقل عن 643 رجلاً وصبياً من منطقة الصقلاوية في محافظة الأنبار في عداد المفقودين بعد أن اختطفهم عناصر من هيئة الحشد الشعبي، في يونيو/حزيران 2016. ووقعت عمليات الاختطاف خلال عمليات عسكرية لاستعادة الفلوجة، والمناطق المحيطة بها، من سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية". ولا يزال مصيرهم مجهولاً حتى الآن، على الرغم من إعلان مكتب رئيس الوزراء آنذاك، حيدر العبادي، في 5 يونيو/حزيران 2016، عن إنشاء لجنة للتحقيق في حالات الاختفاء والانتهاكات المرتكبة في سياق العمليات العسكرية لاستعادة السيطرة على الفلوجة.

يجب على الحكومة الجديدة أن تثبت أنها عازمة، على عكس سابقتها، على وضع حد لظاهرة الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق إنهاء الاعتقالات التعسفية وعمليات الاختفاء القسري على أيدي قوات الأمن والميليشيات؛ ويجب أن تكشف عن مصير ومكان أولئك الذين اختفوا قسراً في سياق النزاع المسلح ضد تنظيم "الدولة الإسلامية". بالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومة الإسراع في إقرار البرلمان لمشروع قانون، قُدم لأول مرة في عام 2015، لإدراج أحكام الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، التي صادق عليها العراق في 2010، في التشريعات الوطنية

النازحون داخلياً الذين يُعتبر أن لهم صلة مفترضة بتنظيم "الدولة الإسلامية"

وفي حين تشير المنظمة إلى أن الجهات الفاعلة في المجال الإنساني قد أفادت بأن أكثر من أربعة ملايين عراقي شردهم النزاع الأخير قد عادوا إلى مناطقهم الأصلية، فإن معدل العائدين قد توقف وظل أكثر من 1.5 مليون نازح في المخيمات و المواقع غير الرسمية.

أصبح استمرار الجهات المسلحة، ومن بينها عناصر قوات الأمن والاستخبارات، بالإضافة إلى هيئة الحشد الشعبي، في تعريض العائلات النازحة داخلياً، التي ترأسها معظمها نساء، للعقاب الجماعي بسبب انتمائها المفترض إلى لتنظيم "الدولة الإسلامية" - وهذا الانتماء المفترض عامل خارج عن إرادة هذه العائلات.

وعلى وجه التحديد، لا تزال العائلات النازحة داخلياً التي يُفترض أنها تنتمي إلى تنظيم "الدولة الإسلامية" تواجه عقبات على أيدي قوات الأمن، والجهات المسلحة في الحصول على وثائق الأحوال المدنية. وهذا يحد من حريتهم في التنقل، وحصولهم على العمل، والخدمات العامة، بما في ذلك تعليم أطفالهم؛ مما يجعلهم فقراء ويعتمدون على تلقي المساعدة الإنسانية الضئيلة في مخيمات النازحين و المواقع غير الرسمية. لا يزال الرجال والصبان من هذه العائلات يواجهون مخاطر بالغة من الاعتقال والاختفاء القسري من المخيمات وعند نقاط التفتيش، وكذلك في مناطقهم الأصلية، بسبب الانتماء المفترض لتنظيم "الدولة الإسلامية". وعندما تحاول هذه العائلات العودة إلى مناطقها الأصلية، يُرفض دخولها إليها.

وقد أُجبر قرار السلطات العراقية المتضررين، في أغسطس/آب وسبتمبر/أيلول 2019، بإغلاق مخيمات النازحين داخلياً في محافظتي الأنبار ونيوى، بشكل مفاجئ- على الانتقال إلى المخيمات المدمجة القريبة أو العودة إلى مناطقهم الأصلية. وهذا يمثل انتهاكاً لحقهم في العودة الطوعية والأمنة والكرامة. ونزح كثير من الأشخاص مرة ثانية، وكان من الصعب على الهيئات الإنسانية الوصول إليهم وتعقبهم، بعد أن رفضت السلطات والجهات الأمنية المحلية السماح لهم بدخول مناطقهم الأصلية. وغالباً

ما يتم إخلاء هذه العائلات ومصادرة ممتلكاتها، بينما تتعرض العديد من النساء من هذه العائلات للتحرش الجنسي على أيدي الجهات المسلحة وعناصر قوات الأمن.

إن وضع نهاية مستدامة وعادلة لدورات الصراع والفظائع في العراق يتطلب اتخاذ إجراءات من قبل هذه الحكومة لوضع حد للمعاملة السيئة، والتهميش والانتهاكات للمجتمعات الهشة، بما في ذلك من خلال وقف العقاب الجماعي للأسر التي يفترض أنها تنتمي إلى تنظيم "الدولة الإسلامية".

الضحايا الأيزيديين لجرائم تنظيم "الدولة الإسلامية"

وثقت منظمة العفو الدولية بشكل مظمّ الفظائع الجماعية التي ارتكبتها تنظيم "الدولة الإسلامية" ضد السكان المدنيين في العراق، بما في ذلك استهداف الأقليات العرقية والدينية، ومن بينها المسيحيون والأيزيديون في شمال العراق. وبعد أكثر من عامين على إعلان السلطات العراقية انتصارها على تنظيم "الدولة الإسلامية"، تُركّ النساء والفتيات الأيزيديات يعانين من صدمات بدنية ونفسية مروعة نتيجة للعنف الجنسي والاسترقاق من قبل الجماعة المسلحة. كما يحتاج الأطفال الأيزيديون الذين نجوا من أسر تنظيم "الدولة الإسلامية" إلى الدعم النفسي والاجتماعي المستمر والرعاية الصحية، بعد تعرضهم لانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، مثل الاختطاف والتعذيب والاسترقاق والتجنيد القسري، على أيدي الجماعة المسلحة. لا يزال الآلاف نازحين ويعيشون مع عذابات عدم معرفة مصير ومكان وجود أقاربهم الذين قُفدوا حيث قتل تنظيم الدولة مئات الرجال، واختطف آلاف النساء والفتيات والأيزيديين.

كان الحصول على الدعم النفسي والطبي المطلوب أمراً صعباً بشكل خاص بسبب المشكلات المالية، وإمكانية الوصول إلى هذه الرعاية. ونظراً لعشرات الآلاف من الدولارات التي كان يجب على العديد من العائلات الأيزيدية دفعها لضمان الإفراج عن أقاربهم، فلا تستطيع هذه العائلات الحصول على الدعم الذي تحتاجه. ومما يضاعف من ذلك الأمر أن البيروقراطية العراقية تحدد من الوصول إلى الخدمات من خلال طلب وثائق أحوال مدنية محددة، والتي فقدها الكثيرون في هجوم تنظيم "الدولة الإسلامية".

حماية الأشخاص الأشد عرضة للخطر في ظل عملية الإغلاق الشامل بسبب وباء فيروس كوفيد-19

وأخيراً، تقدّر منظمة العفو الدولية الإجراءات التي اتخذتها السلطات العراقية لمكافحة تفشي وباء فيروس كوفيد-19، بما في ذلك تطبيق ما أصبح الآن إغلاقاً جزئياً.

ومع ذلك، فقد أدت فترة الإغلاق هذه إلى تفاقم تعرض النساء والفتيات للخطر، بما في ذلك من العنف في المنزل. ويتطلب الارتفاع في حالات العنف المنزلي، التي أبلغت عنها وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، والتي أدت في بعض الحالات إلى وفاة النساء، وتعرض إحدى الفتيات إلى إصابة بالغة؛ اتخاذ إجراءات فورية من قبل الحكومة لضمان حصول النساء والفتيات على الخدمات الأساسية، وتوفير الحماية لهن.

علاوة على ذلك، نغتنم هذه الفرصة لبحث سعادتك على ضمان زيادة الإجراءات لحماية النازحين داخلياً - في المخيمات والمواقع غير الرسمية - مع الأخذ في الاعتبار أن هذه العائلات النازحة غالباً ما تعتمد فقط على المساعدات الإنسانية، وتواجه عوائق مالية وأمنية تتعلق بحريتهم في التنقل، مما يؤثر على حصولهم على الخدمات، بما في ذلك تلقي الرعاية الطبية.

كما تقدّر المنظمة الإجراءات التي اتخذتها الحكومة للحد من اكتظاظ السجون في ضوء التهديد الذي يمثله وباء كوفيد-19 للسجناء. ونحث سعادتك على اتخاذ خطوات إضافية، بما في ذلك الإفراج فوراً ودون قيد أو شرط عن جميع الذين سجنوا لمجرد ممارستهم حقهم في حرية التعبير والتجمع السلمي أو حقوق الإنسان الأخرى؛ كما ينبغي على السلطات فحص حالات الأشخاص قيد الحبس الاحتياطي، وكذلك النساء والفتيات المحتجزات مع أطفالهن المعالين أو الحوامل، مع افتراض إطلاق سراحهن، ما لم ترجح عوامل قوية بشكل استثنائي ضد ذلك. ويجب على السلطات الإفراج عن الأطفال على وجه السرعة من أي شكل من أشكال الاحتجاز، ما لم يكن ذلك مبرراً على وجه التحديد. كما يجب بذل الجهود للإفراج عن المحتجزين والسجناء المسنين وأولئك الذين يعانون من حالات صحية مزمنة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر في الإفراج عن المدانين بجرائم بسيطة.

وفي إطار ذلك، يجب على السلطات ضمان الوصول الفوري والمنتظم إلى الرعاية الطبية، وتلقي الرعاية الصحية الكافية لجميع السجناء على نحو مماثل لما هو متاح في المجتمع ككل. وهذا يشمل الحماية من الإصابة بفيروس كوفيد-19، بما في ذلك ضمان أن جميع مرافق الاحتجاز مجهزة بمعدات تعقيم كافية وفعالة و/أو مرافق أخرى ذات صلة بالنظافة البدنية.